الطلاق منهما ان الزوج اذا كان حيا والبضوة لها
واوقع الطلاق الاول على الخارجة مع الكلام
الثاني واما اوقع الطلاق الثاني على الداخلة كان م
الخيار في تعيين الخارجة او الثالثة بالكلام الاول
ومنها ان الثابتة لو ماتت والزوج حي طلقت م
الخارجة والداخلة لما قلنا من بطلان المزاحمة
بموتها ولكل واحدة ثلاثة ارباع المهر لان الثابتة
ان كانت مرادة كان للخارجة تمام مهرها واذ كانت
الخارجة مرادة كان لها نصف المهر فالنصف باب
بينهن والنصف الاخر ثابت في حال دون حال
فيتنصف وكذا الداخلة وان مات الداخلة كان
مخيرا في الاخريين بالكلام الاول فان اوقعه على
الخارجة طلقت الثانية ايضا لاقدام من زاحمة م
الداخلة لما مر في مسئلة العتاق ومنها ميراث
النساء وهو الربع او الثمن يقسم بين الداخلة والاوليين
نصفين نصفه للداخلة لانه لا يزاحمها الا احدى ه
الاوليين والنصف الاخر بين الاوليين لان احدهما
ليست بأولى قال ومن قال لعله اراد كما مر
كلامه على ما ذكر في الكتاب واضح خلاف قوله
لانه لم يبق محلا للعتق اصلا بالموت اورد عليه
بما لو قال لامتيه احداهما بين ابني وام ولدي ه
وماتت احديهما لم يتعين الحرية والاستيلاد ه
في الحية اجيب بان هذا الكلام ليس باتفاق
بصيغته بل هو اخبار ويجوز ان يخبر بهذا عن
الميت والحي فيرجع الى بيان المولى فاما الانشاء م

فلا



فلا يتم الا في الحي واما في مسئلتنا فانما يتعين احديهما
للحرية اذا مات الاخران لان البيان قايم بوصفين يوصف
الانشاء بوصف الاظهار وهذا الان قوله احديهما
حر لا يثبت العتق في واحد منهما بعينه وهذا م
قبل فيه العتق غير ثابت فالنظر الى هذا يكون م
البيان انشاء ومن حيث ان العتق لا بعدهما
كان البيان اظهارا ولهذا يعتبر البيان من جميع
المال ان كان في مرض الموت لوجود العتق المبهم
في الصحة واذا كان كذلك فانما يقع البيان هو
في محل يحتمل الانشاء والميت لا يحتمل الانشاء م
فتعين الاخر للعتق ضرورة وقوله
وكذا اذا استولد احديهما فعلقت منه لانهما صارت
ام ولد فمن ضرورة صحة امية الولد واستحقاق
العتق بها انتفى العتق المبهم عنهما واذا انتفى م
عن احديهما تعين في الاخرى لزوال المزاحمة م
وقوله للمعين يعني عدم محليته م
العتق بالاستيلاد من كل وجه وابقا الانتفاع
الى موته ولا فرق بين البيع الصحيح والفاسد مع
القبض وبدونه والبيع المطلق عن الخيار والبيع
بشرط الخيار لاحد المتعاقدين لاطلاق جواب الكتاب
يعني الجامع الصغير حيث قال فيه باع احديهما ولم يقيد
بشيء والمعنى ما قلنا وهو اذا قصد الوصول الى
الثمن والوصول اليه بالبيع في العتق فتعين الاخرى لاوفر
على البيع ملحق بالبيع في المحفوظ عن ابي يوسف م
روى ابن سماعة عن ابي يوسف اذا ثبت ام احديهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)